

الاسم واللقب: الياسين بن عمراوي.

الصفة: أستاذ محاضر بقسم الكتاب والسنة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

البريد الإلكتروني: [yacineproff@gmail.com](mailto:yacineproff@gmail.com)

المحور الثالث: المنهج النقدي في الصحيحين.

عنوان المداخلة: نقد وفهم متون السنة النبوية بين المحدثين وقراءات الحدائين "متون الصحيحين"

### نموذجا

**ملخص البحث :** يتناول البحث دراسة نقدية لمتون السنة النبوية - الصحيحين - بين قواعد المحدثين وقراءات الحدائين، حيث يبرز أهم المعايير العلمية التي اتبعها النقاد في تمحيص السنة النبوية، ومقارنتها بأسس الحدائين في نقد الحديث، مع مناقشة دعواهم وزعمهم في أن المحدثين لا يعنون بنقد المتن، وكذلك رواياتهم لأحاديث مخالفة

**مقدمة:** لقد تعرضت متون السنة النبوية للطعن والرد خاصة متون الصحيحين لما لها من مزايا ومكانة عند الأئمة والعامّة، ولقد اعتنى العلماء ببيان فقها وأحكامها وطرق الجمع بين المتعارض منها، وتوضيح المشكل فيها، وفق قواعد علمية رصينة، مع حفظ مكانتهما، لكن ظهرت ناشئة في العصور المتأخرة متأثرة بأهل الفرق الضالة، والملل والنحل المنحرفة، فاتهمت المحدثين بعدم نقد المتون، والاكتفاء بنقد الأسانيد، وأوهمو القراء أن لهم قواعد ونظريات يمكن اعتمادها في نقض أحاديث حتى ولو كانت في أعلى درجات الصحة، وذلك بعرضها على القرآن، أو العقل ، أو العلوم التجريبية كالطب والفلك والفيزياء..

فهل صحيح أن في الصحيحين أحاديث تخالف العقل الصريح الصحيح، أو العلوم التجريبية وغيرها؟ وما هي القواعد الحدائين في نقد الحديث النبوي؟ وما هي أهم الشبهات التي أوردوها حول متون الصحيحين بسبب تلك القواعد؟ وكيف نجيب عنها؟ ثم ما هي قواعد ومعايير نقد الحديث - المتن - عن النقاد وأئمة الحديث؟ وكيف كان جواب المحدثين والفقهاء عن الأحاديث المشككة، أو يوهم ظاهرها التعارض مع العقل كما زعم الحدائين؟ وهل يمكن نقد الحديث بالعقل؟ وما هي المنطلقات الفكرية للحدائين لنقد السنة النبوية، هل هي نفسها الموجودة عند المحدثين؟ هل صحيح أن أئمة الحديث لم يهتموا إلا بنقد الأسانيد دون المتون؟. هذه الأسئلة وأخرى يحاول البحث بإذن الله الجواب عنها من خلال ما يأتي:

مقدمة: التعريف بالموضوع، وبيان أهميته، واشكالاته.

المبحث الأول: منهج نقد المتن عند المحدثين.

المطلب الأول: المنطلقات الفكرية عند الأئمة النقاد في نقد الحديث.

المطلب الثاني: معايير وأسس النقد عند المحدثين.

المبحث الثاني : نقد المتن عند الحدائين.

المطلب الأول: المنطلق الفكري للحداثيين في نقد وقراءة السنة.

المطلب الثاني: دعوى عدم اهتمام المحدثين بنقد المتن والجواب عنها.

المطلب الثالث: سمات نقد المتن عند الحداثيين.

\_ دعوى مخالفة الحديث للعقل.

\_ أمثلة تطبيقية زعموا أنها مخالفة للعقل والجواب عنها.

خاتمة: فيها أهم النتائج.

## المبحث الأول: منهج نقد المتن عند المحدثين:

### المطلب الأول: المنطلقات الفكرية عند الأئمة النقاد في نقد الحديث:

1. إن النقد عند المحدثين مبني على صدق النية، وتجريد الإخلاص، وحسن القصد، والبعد عن الهوى والتعصب، مع استفراغ الجهد والوسع في البحث والتنقيب عن أحوال الحديث سنداً وممتناً.

2. إن المحدث ينطلق من مبدأ الإيمان والتصديق بالنص متى ثبت بالقواعد العلمية والأسس المنهجية المنضبطة.

3. إن المحدث في نقده للخبر إذا ثبت عنده رواية وصح عنده صناعة ودراية، وأيقن أنه من كلام النبوة، احتفى به وصدقه، ثم نظر فيه يتفهمه، ويستنبط منه، ويرفع الإشكال عنه، ويشرح لفظه وغريبه، وأيقن أنه لا يخالف نصاً ولا عقلاً، ولا معلوماً من الدين بالضرورة، ولا يعارضه حديث آخر حقيقة، إنما يفهم - المحدث - أن ذلك راجع إلى قصور الناظر فيه، لا إلى عدم ثبوته.

4. إن الأحاديث المنتقدة على الرواة والأئمة الثقات، حتى التي في الصحيحين ليست خافية على أحد فهي مبثوثة في الدواوين، وقد تعاقب الأئمة على الإجابة عنها<sup>1</sup>، ولم يعمد أحد منهم إلى إخفائها والتستر عليها، حتى ولو أجمعوا أنها في أصح الكتب بعد القرآن، وهذا يدل على صدقهم وتحريهم وعدم تعصبهم.

<sup>1</sup> - وممن ألف في ذلك: الدارقطني في الإلزامات والتتبع (ت385هـ)، وقد صنف أبو مسعود الدمشقي (ت: 401هـ) "الإجابة عما أشكل الدارقطني على صحيح مسلم"، وطبعته دار الوراق بتحقيق إبراهيم آل كليب، وأجاب عنها الحافظ في هدي الساري، وهي (110 حديثاً).

5. إن النقد عند المحدثين يحمل عدة معاني: منها ترك العمل به لوجود النسخ، أو حملة على وجه دون آخر من جهة العموم والخصوص، أو المطلق والمقيد، أو أنه مرجوح بغيره بأحد وجهوه الترجيح المعروفة عندهم<sup>1</sup>، أو نقده؛ أي: تمحيصه وبيان صحاحه من ضعيفه.

### المطلب الثاني: معايير وأسس النقد عند المحدثين:

أ/ الاستقراء والتتبع لمرويات الراوي من خلال جمع الطرق: وهذا منهج عام للأئمة النقاد، فإنهم يتتبعون الرواة ومروياتهم ويفحصونها، لمعرفة المقلين والمكثرين والمتوسطين من الشيوخ والروايات، ثم تجدهم يستقروون طرق حديث واحد من عدة أوجه، قال ابن معين: "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه"<sup>2</sup>.

وإليك بعض الأمثلة الدالة على تتبعهم وسبرهم أحاديث الراوي:

قال أحمد: "تتبع أحاديث يونس عن الزهري فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه من الزهري مرارا"<sup>3</sup>.  
قال ابن حبان في: "قد سبرت أخبار قيس بن الربيع من روايات القدماء والمتأخرين وتبعتهما"<sup>4</sup>.

وقال: "قد أدخلنا إسحاق بن يحيى هذا في الضعفاء لما كان فيه من الإيهام ثم سبرت أخباره فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يترك ما لم يتابع عليه ويحتج بما وافق الثقات بعد أن استخرنا الله تعالى فيه"<sup>5</sup>.

قال ابن عدي: "وقد تبهرت حديث حرملة وفتشت الكثير فلم أجد في حديثه ما يجب أن يضعف من أجله"<sup>6</sup>. وهذا يدل على أنهم يكتبون حديث الرجل من جميع الوجوه، حتى يعقلوه ويبينوا ما فيه من وهم وسقم، "فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها وتبين رواة ضعاف الأخبار من أضعادهم من الحفاظ"<sup>7</sup>.

### ب/ البحث عن حال الرواة في العدالة والضبط:

وبعد نقد الرجال وفحصهم وتمييزهم يتبين أنهم على ثلاثة أحوال<sup>8</sup>:

الأول: أن يتبين أنهم ثقات ضابطون أو يكونون قريبين من درجة أهل الضبط التام بحيث يحتمل تفردهم.

<sup>1</sup> - الاعتبار في النسخ والنسخ من الأخبار، للحازمي، (1/ 4-21)، وقد أوصلها إلى خمسين وجها، وزاد عليه العراقي وتجاوز بها المائة، كما في التقييد والايضاح: ص: (286/1).

<sup>2</sup> - الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب: 2/212.

<sup>3</sup> - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (9/249).

<sup>4</sup> - المجروحين: 2/216-217.

<sup>5</sup> - الثقات لابن حبان: (6/45).

<sup>6</sup> - الكامل في ضعفاء الرجال: (2/461)، ينظر أمثله في: الكامل في ضعفاء الرجال: (1/379)، المجروحين لابن حبان: (2/12).

<sup>7</sup> - التمييز، لمسلم: (209).

<sup>8</sup> - منهج المحدثين في النقد، حافظ بن محمد الحكمي: ص: 140-142.

**الحال الثاني:** أن يكونوا ممن تكلم في ضبطهم أو ضعفوا لكن لم يشتد ضعفهم، كمن وصف بسوء الحفظ أو الاختلاط أو وصف بالضعف المطلق.

**الحال الثالث:** أن يكونوا ممن اشتد ضعفهم كمن قيل فيه: فاحش الغلط، أو كثير الوهم، أو متروك.

فأما أهل الحال الثالث:.. فإنه تترك رواياتهم ولا يشتغل بها..

وأما أهل الحال الثاني فإن حديثهم قابل للتقوية فينبغي الاجتهاد في البحث عن الشواهد المقوية لحديثهم " ا.هـ.

وقال أبو موسى، محمد بن المثني: سمعت ابن مهدي يقول: "الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهيم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهيم والغالب في حديثه الوهم، لهذا يترك حديثه".

وقال أبو بكر بن خلاد: سمعت ابن مهدي يقول: "ثلاثة لا يؤخذ عنهم: المتهم بالكذب، وصاحب بدعة إلى بدعته، والرجل الغالب عليه الوهم والغلط".

وقال إسحاق بن عيسى: سمعت ابن المبارك يقول: "يكتب الحديث إلا عن أربعة: غلاط لا يرجع، وكذاب، وصاحب هوى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه"<sup>1</sup>.

فهذه هي شروط قبول رواية ناقل الخبر أن يكون عدلا في دينه، ضابطا لحديثه يؤديه كما سمعه عن سمعه.

**ج/ الاعتبار والمقارنة لبيان التفرد والمخالفة:** التي يكون منهما وقوع الخطأ والوهم إما في الإسناد أو المتن، أو المتن والإسناد معا، فيحصل بهذا اكتشاف العلل الخفية في أحاديث الثقات.

قال الإمام مسلم: "فاعلم أرشدك الله: أن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث؛ إذا هم اختلفوا فيه من جهتين أحدهما: أن ينقل الناقل حديثا بإسناد فينسب رجلا مشهورا بنسب في إسناد خبره خلاف نسبه التي هي نسبه أو يسميه باسم سوى اسمه؛ فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم... والجهة الأخرى أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثا عن مثل الزهري أو غيره، من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن لا يختلفون فيه في معنى؛ فيرويه آخر سواهم عن حدث عنه نفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وإن كان حافظا"<sup>2</sup>.

وقال ابن رجب: "أعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين: أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هين، لأن الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

<sup>1</sup> - نقل هذه الأقوال الثلاثة ابن رجب في شرح علل الترمذي: ((1/ 399)).

<sup>2</sup> - التمييز: 171-172.

**والوجه الثاني:** معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته واثقانه (وكثرة ممارسته) الوقوف على دقائق علل الحديث<sup>1</sup>.

فإذا حصل التفرد والمخالفة وهما المعيارين الأكثر استعمالاً عند المحدثين في الجزم بالخطأ والوهم في الأحاديث، وذلك أثناء مقارنة رواية الراوي برواية غيره من أهل الحفظ والرضا، إذا وفقتها حكموا بصحة حديثه وثقته واثقانه، وإن خالفته ولم توافقها جزموا بوهمه وغلطه.

قال ابن الصلاح: "يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة - ولو من حيث المعنى - لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه"<sup>2</sup>.

إن المحدثين لا يردون الحديث لمجرد مخالفة متنه ظاهر القرآن، أو العقل المحض، أو التاريخ، أو التجربة العلمية، بل يفعلون ذلك بعد استنفاد كل طرق الحكم على الحديث صحة وضعفاً، فإذا نظروا حديثاً مخالفاً لهذه المقررات مع ثبوت المخالفة والمعارض سلخوا سبلاً للجمع بينها، أو أعملوا النسخ، أو رجحوا بأنواع من الترحيحات التي لا يكاد يفهمها الحداثيون، بل لا يكادون يجزمون - المحدثون - بغلطه بعد صحة إسناده واستيفاء شروطه إلا إذا علموا يقيناً أنه لا يمكن أن يكون من كلام النبوة الذي تلفظ به محمد صلى الله عليه وسلم، وذلك أنهم يعلمون بتلك الملكة التي تحسوا بها دون سائر الناس أن هذا الحديث يشبه حديث النبي صلى الله عليه وسلم، أو لا يشبهه، وما يكون مما يجوز أنه قد قاله مما لا يجوز، كما ينقد الصيرفي الدينار والدرهم.

"ولهذا فإن من أهم دوافع النقد لمتون الأحاديث وجود ما يعارض بعضها بعضاً، ووجود ما يستحيل تصوره مما نسب إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - في بعضها، ووجود ما أشكل فهمه على البعض، الأمر الذي دفع بالمحدثين إلى وضع تلك الضوابط بحيث تجعل فهم النص أكثر يسراً وأقرب منالاً، وأوفى بمقصد الشارع الحكيم"<sup>3</sup>.

وإن نقد المتن عندهم كنقد الإسناد، لا يتخلف عنه، إلا أن عباراتهم أثناء التعليل يفهم منها جزماً ما يقصدون، فإنهم إذا استنكروا متن حديث أعلوه ولو كان إسناده مثل الشمس، وسيأتي أمثله في المبحث الثاني أثناء نقض دعوى الحداثيين في عدم اهتمام المحدثين بنقد المتن، وحسبك الآن هذا النص من ابن رجب: "حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص (يفهمون) به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا

<sup>1</sup> - شرح علل الترمذي: (2/ 663).

<sup>2</sup> - مقدمة ابن الصلاح: (ص: 106).

<sup>3</sup> - سمات المنهج النقدي عند المحدثين، محمد علي قاسم العمري، تاريخ النشر: نوفمبر 2017، ص: 24.

يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم، كما سبق ذكره في غير موضع<sup>1</sup>.

أما الأحاديث المنتقدة في الصحيحين فقد أجاب عنها الأئمة في القديم والحديث، وأكثر ما انتقد عليهما من جهة الأسانيد، أما المتون المستنكرة فقليلة جدا، وهذا الانتقاد ليس محل إجماع بينهم، والإجابة عن ذلك ممكن، وليس لأحد بعد هؤلاء المتخصصين كلام، فمن أراد ذلك فليرجع إلى مظانه، والله الهادي إلى سواء السبيل.

### ومن الأمثلة غير الخفية عليهم:

1/ قال الدارقطني: وأخرج مسلم حديث عمرو بن يحيى، عن أبي الحباب، عن ابن عمر: صلى على حمار. وخالفه أبو بكر بن عمر، عن أبي الحباب فقال على البعير وكذلك قال جابر وغيره، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأخرجهما مسلم ولم يخرج البخاري حديث عمرو بن يحيى، وأخرج الآخر، ومن روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على حمار فهو وهم، والصواب من فعل أنس<sup>2</sup>.

2/ عن أبي هريرة: قال أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي فقال: "خلق الله عز وجل التربة يوم السبت وخلق فيها الجبال يوم الأحد وخلق الشجر يوم الاثنين وخلق المكروه يوم الثلاثاء وخلق النور يوم الأربعاء وبث فيها الدواب يوم الخميس وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل"<sup>3</sup>.

وهذا الحديث مما أعله الأئمة النقاد، ورأوا أنه لا يصح رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، قال ابن المديني: "وما أرى إسماعيل بن أمية أخذ هذا إلا عن إبراهيم ابن أبي يحيى"<sup>4</sup>. وقال البخاري: وَقَالَ بعضهم عن أبي هريرة عَنْ كعب وهو أصح<sup>5</sup>.

قال ابن تيمية: "فهو حديث معلول قدح فيه أئمة الحديث كالبخاري وغيره... وقد ذكر تعليقه البيهقي أيضا وبينوا أنه غلط ليس مما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مما أنكر الحذاق على مسلم إخراجه إياه كما أنكروا عليه إخراج أشياء يسيرة"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - شرح علل الترمذي: (2/ 861).

<sup>2</sup> - الازمات والتتبع: (192).

<sup>3</sup> - صحيح مسلم: (4/ 2149).

<sup>4</sup> - الأسماء والصفات، للبيهقي: (2/ 256).

<sup>5</sup> - التاريخ الكبير للبخاري: (1/ 414).

<sup>6</sup> - مجموع الفتاوى: (17/ 236).

وقال: "فإن هذا طعن فيه من هو أعلم من مسلم مثل يحيى بن معين ومثل البخاري وغيرهما وذكر البخاري أن هذا من كلام كعب الأحبار وطائفة اعتبرت صحته مثل أبي بكر ابن الأنباري وأبي الفرج ابن الجوزي وغيرهما والبيهقي وغيره وافقوا الذين ضعفوه وهذا هو الصواب ؛ لأنه قد ثبت بالتواتر أن الله خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام"<sup>1</sup>.

وقال ابن القيم: "ويشبه هذا ما وقع فيه الغلط من حديث أبي هريرة خلق الله التربة يوم السبت الحديث، وهو في صحيح مسلم؛ ولكن وقع الغلط في رفعه وإنما هو من قول كعب الأحبار، كذلك قال إمام أهل الحديث محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه الكبير، وقاله غيره من علماء المسلمين أيضا؛ وهو كما قالوا لأن الله أخبر أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام وهذا الحديث يقتضي أن مدة التخليق سبعة أيام والله تعالى أعلم"<sup>2</sup>.

وقد حاول العلامة المعلمي دفع تعليقات الأئمة والجمع بين معاني الأدلة<sup>3</sup>، لكن كلام النقاد أقرب إلى القلب.

ولكن السؤال الكبير: ما حجم ما أنكر عليهما في مقدار ما رواوا، وأخرجوه في كتابيهما؟؟

### المبحث الثاني: نقد المتن عند الحدائين.

#### المطلب الأول: المنطلق الفكري للحدائين في نقد وقراءة السنة:

1- الانطلاق من مبدأ التشكيك في النصوص للوصول إلى نقض الصحيحين والطعن في السنة ، وهو المسلك الغالب على الحدائين والطاعنين في السنة النبوية، رغم التذرع بالموضوعية والمنهجية العلمية.

2- إن هدف الطاعنين في أحاديث الصحيحين ليس تمحيص الصحيح من الضعيف كما هو ظاهر فعلهم وقولهم، بل لأجل إسقاط هيبة الكتابين من قلوب الناس، ثم اسقاط الاحتجاج بما فيهما.

3- ممارسة التهويل الكبير، والإشاعة العظمى بالأرقام الكبيرة، والأعداد المكذوبة والمبالغ فيها، لبيان عظم المسألة، وخطرها، سواء في عدد الأحاديث المنتقدة وغير الصحيحة - بزعمهم - أو في عدد العلماء المنتقدين للشيخين، حتى أوصله بعضهم إلى ستين عالما<sup>4</sup>.

4- إنكار دعوى تلقى الأمة للصحيحين بالقبول ، والتشكيك في صحتهما، ونسبة ذلك إلى بعض الأئمة ، كالزركشي وابن دقيق وغيرهم<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - مجموع الفتاوى: (18 / 18).

<sup>2</sup> - المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية: (ص: 86/84).

<sup>3</sup> - الأنوار الكاشفة: 199.

<sup>4</sup> - ينظر مثلا: نقد المتن في ضوء نتائج العلم التحريبي، محيي الدين بن قدرت شيرين السمرقندي/شيرينوف ص: 258.

<sup>5</sup> - ينظر مثلا: نقد المتن في ضوء نتائج العلم التحريبي، ص: 258.

5- إن هؤلاء كلما خطر على بال أحدهم شيء من الممكنات أو الاحتمالات التي يرد بها الخبر جعلها نظرية يحاكم بها نصوص الوحي<sup>1</sup>.

6- إن معنى النقد عند هؤلاء هو الطعن في الحديث ورده باحتمالات عقلية، وفروض علمية لا تقاوم قواعد المحدثين في نقد الخبر.

ومن نظر في منطلقات كل فريق علم البون الشاسع بين تأصيل المحدثين، وتخريف العقلايين والحداثيين، لأن تقدم المنطلقات الفكرية لأي إنسان في نقد الخبر قبل الضوابط العلمية، يؤثر في طريقة البحث ونتيجته وإن ادعى صاحبه الموضوعية والانفكاك عن الذاتية، بخلاف المحدثين فتراهم يؤسسون للمعايير والضوابط المنهجية لأثبات الحديث قبل النظر في معناه والاستنباط منه.

### المطلب الثاني: دعوى عدم اهتمام المحدثين بنقد المتن والجواب عنها:

ادعى أرباب تقديس العقل، وأقطاب الحداثة، وقبلهم أهل الأهواء أن المحدثين همهم حفظ ونقد الأسانيد دون الالتفات إلى المتون والنظر فيها، ولو كانت مخالفة للعقل والعلم.

يقول أحمد أمين: " وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها ، ولكنهم - والحق يقال - عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن "، ثم فصل هذا بقوله: " فقلّ أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يتفق والظروف التاريخية ، أو أن الحوادث التاريخية تناقضه، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي، يخالف المؤلف من تعبير النبي - صلى الله عليه وسلم - أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه وهكذا"<sup>2</sup>.

ويقول: " وفي الحق أن المحدثين عنوا بعناية تامة بالنقد الخارجي، ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي"<sup>3</sup>.  
ويقول محمود أبو رية: " والمحدثون لا يعنون بغلط المتون، ويقولون متى صح السند صح المتن"<sup>4</sup>.  
ويقول أحمد عبد المنعم البهي: " إن رجال الحديث كان كل همهم منصرفاً إلى تصحيح السند والرواية دون الاهتمام بتمحيص متن الحديث نفسه الذي هو النص"<sup>5</sup>.

إن هذه دعوى عريضة، بل دعوى من لم يشم رائحة العلم، ولا عرف منهج المحدثين، ولا اطلع على دقائق هذا الفن، إنما هو قول المستشرقين وتبعهم على ذلك هؤلاء، والدليل على هذا ما يأتي:

<sup>1</sup> - مرويات منتقدة في الصحيحين، خالد بن عبد الرحمن الطحاينة، ص: 03.

<sup>2</sup> - فجر الإسلام : ص: 217/218.

<sup>3</sup> - ضحى الإسلام: 2 / 132.

<sup>4</sup> - أضواء على السنة المحمدية: (5/2)، ونحوه في (10/2-12). ينظر : مجلة العربي، الكويت، نيسان 1966، العدد: 89، ص: 13

<sup>5</sup> - مجلة العربي، الكويت، نيسان 1966، العدد: 89، ص: 13 نقلا عن مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة، (471/4).



أ/ تصريح كثير الأئمة في أثناء تعليلاتهم لأخبار الثقات الكبار أن هذه الألفاظ مما وهو فيه ولو كان من رواية مالك والزهري وغيره، وإليك الأمثلة:

المثال الأول: قال الإمام مسلم: ومن الأخبار المنقولة على الوهم في المتن دون الاسناد: ثم ساق حديث ابن شهاب أن أبا بكر بن سليمان بن أبي حثمة أخبره أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم: "صلى ركعتين ثم سلم فقال ذو الشمالين بن عبد عمرو يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال رسول الله: لم تقصر الصلاة ولم أنس قال ذو الشمالين؟" قد كان ذلك يا رسول الله فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال: أصدق ذو اليمين؟ قالوا: نعم، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى ما بقي من الصلاة ولم يسجد السجدة اللتين تسجدان إذا شك الرجل في صلاته حتى لقيه الناس، قال ابن شهاب وأخبرني ابن المسيب عن أبي هريرة وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وأبو بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله.. وخير ابن شهاب هذا في قصة ذي اليمين وهم غير محفوظ لتظاهر الأخبار الصحاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا"<sup>1</sup>.

وقال أيضا: ومن الأخبار المنقولة على الوهم في الاسناد والتمت جميعا: ثم ساقه الخبر<sup>2</sup>.

وقال أيضا: باب: الخبر المنقول على الوهم في متنه<sup>3</sup>.

وقال أيضا: ومن الحديث الذي في متنه وهم<sup>4</sup>.

وقال: ومن الحديث الذي نقل على الوهم في متنه ولم يحفظ<sup>5</sup>.

وقال: ذكر خبر ليس بمحفوظ المتن<sup>6</sup>. ثم ذكر جملة من الاخبار التي وهم في متونها حتى كبار الأئمة.

المثال الثاني: قال أبو محمد: سمعت أبي يقول: كتبت عن ثابت بن موسى، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من صلى بالليل، حسن وجهه بالنهار. قال أبي: فذكرته لابن نمير؟ فقال: الشيخ لا بأس به، والحديث منكر<sup>7</sup>.

المثال الثالث: في ترجمة أبي الفوارس بن الصابوني أحمد بن محمد بن السندي المصري: قال الخطيب لما ذكر له حديثا باطلا قد رواه «لا يثبت هذا الحديث، ورجال إسناده كلهم ثقات، ولعله شبه لهذا الشيخ القطان، أو أدخل عليه»<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> - التمييز: 184 - ليس المقصود تخريج الأخبار والكلام عليها، وإنما الإشارة أن الأئمة قد اعتنوا بنقد المتن أيضا.

<sup>2</sup> - التمييز: 188

<sup>3</sup> - التمييز: 183

<sup>4</sup> - التمييز: 190

<sup>5</sup> - التمييز: 191

<sup>6</sup> - التمييز: 202.

<sup>7</sup> - العلل: (2/36). ينظر أمثله أيضا: (2/37)، (2/417)، (6/325).

<sup>8</sup> - تاريخ بغداد: (53/16 ط بشار).

المثال الرابع: قال ابن عبد البر عن حديث عبد الرزاق، عن الثوري، عن سليمان الشيباني، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس، أن رجلاً سأل النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: أحج عن أبي؟ قال: "نعم، إن لم تزده خيراً لم تزده شراً".

قال أبو عمر: أما هذا الحديث فقد حملوا فيه على عبد الرزاق؛ لانفراده به عن الثوري من بين سائر أصحابه، وقالوا: هذا حديث لا يوجد في الدنيا عند أحد بهذا الإسناد إلا في كتاب عبد الرزاق أو في كتاب من أخرجه من كتاب عبد الرزاق ولم يروه أحد عن الثوري غيره وقد خطئوه وهو عندهم خطأ فقالوا: هذا لفظ منكر لا تشبهه ألفاظ النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يأمر لما لا يدري هل ينفع أم لا ينفع.<sup>1</sup>

ب/ إن المحدثين بحثوا أنواعاً من نقد المتن في مباحث عدة في: الشاذ، والمنكر، والمدرج، والمقلوب، والمصحف، .. وهذا دليل قاطع على تقديمهم للمتون والأسانيد معاً، وفي هذه الأنواع كلها نجد فيها أخطاء في الإسناد، وأخرى في المتن مع صحة وجود أسانيدها<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: سمات نقد المتن عند الحداثيين:

**أولاً: معايير نقد الحديث:**

**عرض الحديث على القرآن،** قال العفيف الأخضر: "من خلال القرآن بإمكان كل باحث جدير بهذا الاسم، أن يزيح ركام الخرافات التي راكمتها السيرة والمتكلمون والمفسرون..<sup>3</sup>"

وقال جمال البنا: "هناك أحاديث جاءت بما لم يأت به القرآن، نحن نحكم عليها في ضوء القرآن، فما لا يخالف القرآن يقبل، وما يخالفه يستبعد"<sup>4</sup>.

قال أحمد صبحي منصور: "مع أهمية المناقشة بالقرآن في لكل ما جاء في التراث من أحكام فقهية وروايات خرافية"<sup>5</sup>.

وهذا يعني أن مفهوم عرض الحديث على القرآن عند من نادى به من الحداثيين فإنه يقضي إلى إخضاع كل حديث لميزان القرآن، فإن كان فيه مناقضة قليلة أو كثيرة رفضوه، بمجرد أن يظن شخص وفقاً لفهمه القاصر أن

<sup>1</sup> - التمهيد: (129/9). لمزيد من الأمثلة ينظر: الإلزامات والتتبع: (ص: 291)، موضوعات المستدرك للذهبي: (ص: 6)، تاريخ

الإسلام: (644 /7) (469 /8)، الأحاديث التي أعل الإمام البخاري متونها بالتناقض: (ص: 169).

<sup>2</sup> - ينظر مثلاً: معرفة علوم الحديث، للحاكم: (ص120). مبحث الشاذ.

<sup>3</sup> - من محمد الإيمان إلى محمد التاريخ؛ 15.

<sup>4</sup> - السنة ودورها في الفقه الجديد: 254.

<sup>5</sup> - البحث في مصادر التأريخ الديني: أحمد صبحي منصور: ص: 40.

هناك تعارضاً بين الحديث والقرآن كان كافياً لرد الحديث ، وغن كان التعارض ظاهرياً والجمع والتوفيق والتأويل ممكناً<sup>1</sup>.

**عرض الحديث على العقل:** قال أحمد أبو شادي: " وهذه سنن ابن ماجه والبخاري وجميع كتب الحديث والسنة طافحة بأحاديث وأخبار لا يمكن أن يقبل صحتها العقل، ولا نرضى نسبتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأغلبها يدعو إلى السخرية بالإسلام والمسلمين وبالنبي الأعظم<sup>2</sup>."

وقال العفيف الأخضر: " هذه العقلانية ضرورية لفهم مؤسس الإسلام ومصدره المؤسس، هذا الفهم العلمي هو الذي يبين الطريق أمام الممارسة المعقولة ويمهد لظهور العقلانية الدينية، التي لا تقبل من الدين كل ما يتعارض مع قيم الحداثة الكونية<sup>3</sup>."

قال ابن القيم وهو يرد عن مثل هؤلاء: " إن دعوى المدعي أن كلام الله ورسوله لا يستفاد منه يقين ولا علم، إما أن يدعيه حيث لا يعارض العقل السمع بل يوافقه، أو حيث يعارضه في زعمه، أو حيث لا يعارضه ولا يوافقه، فإن ما جاء به الشرع عند هؤلاء ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يخالف ظاهره صريح العقل.

والثاني: ما يوافق العقل.

والثالث: ما لا يحيله العقل ولا يقتضيه: فقول القائل إن كلام الله ورسوله لا يفيد اليقين، يقال له لا يفيد في شيء من هذه الأقسام الثلاثة عندك، أو في الأول منها خاصة، أو فيه وفي الثالث، فإن كان مراده النفي في جميع الأقسام: كان ذلك عناداً ظاهراً وإحاداً في كلام الله ورسوله، وإن كان مراده أنه لا يفيد فيما يخالف صريح العقل وهو الذي يريده هؤلاء قيل له: هذا الفرض وإن اعتقدته واقعا فهو محال، فلا يعارض السمع الصحيح الصريح إلا معقول فاسد تنتهي مقدماته إلى المكابرة أو التقليد أو التلبيس والإجمال، وقد تدبر أنصار الله ورسوله وسنته هذا فما وجدوا بحمد الله العقل الصريح يفارق النقل الصحيح أصلاً، بل هو خادمه وصاحبه والشاهد له، وما وجدوا العقل المعارض له إلا من أفسد العقول وأسخفها وأشدّها منافاة لصريح العقل وصحيحه<sup>4</sup>.

ولهم أيضاً معيار عرض الحديث الأحداث التاريخية، والوقائع الاجتماعية، والذوق، وحقوق الأنسان وغيرها<sup>5</sup>.

**ثانياً: دعوى مخالفة متون الصحيحين للعقل<sup>1</sup>:** إن دعوى مخالفة الحديث للعقل باطلة من وجهين أحدهما إجمالي والثاني: تفصيلي.

<sup>1</sup> - معايير الحدائين في الحكم على الحديث: ص: 05.

<sup>2</sup> - نقله في كتاب السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم: ص: 94 نقلاً من كتاب القائل.

<sup>3</sup> - من محمد الإيمان إلى محمد التاريخ؛ 11-12.

<sup>4</sup> - الصواعق المرسلّة في الرد على الجهمية والمعطلّة: (2/ 679)، ينظر نحو هذا الكلام في إعلام الموقعين له: (2/ 71).

<sup>5</sup> - ينظر: معايير الحدائين في الحكم على الحديث: 17 وما بعدها.



- ثم بأي عقل نرد الأخبار، وقد عُلم ضرورة اختلاف الناس في ذلك، فمنهم من رزق عاقلاً كبيراً وفهماً ثاقباً وذكاءً خارقاً يفهم به الأشياء ومنهم البليد الذي لا يكاد يفهم، فضلاً أن يستوعب هذه الأخبار والغيبات الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم.

فهل يمكن للحديث أن يخالف العقل؟ يجيب عبد العظيم المطعني: "إن الممنوع عقلاً نوعان:

**الأول:** ماله سبب أو علة يتوقف عليها وجوده، فإن العقل يمتنع وقوعه إذا لم يسبقه سببه أو علته، مثل الارتواء بدون شرب الماء، والشبع بدون تناول غذاء والصعود إلى الفضاء بدون حامل أو دافع، والإحراق بدون مماسة نار، والإنجاب بدون لقاء الزوجين أو ذكر وأنثى، والإسماع بدون صوت، وعبور البحر بدون وسيلة ناقلة أو سباحة، ومماسة جسم لآخر بدون اقتراب. والعلم بما يدور في النفس بدون إفصاح، والإبصار بالأشياء بدون إيقاع النظر عليها. هذه الصور كلها يمنع العقل وقوعها لعدم تقدم أسبابها أو عللها عليها. ومنع العقل لوقوع هذه الأشياء نسيبي كما سيأتي.

**النوع الثاني:** ما ليس له سبب أو علة بتوقف وجوده عليها وهذا يمنع العقل منعاً مؤبداً، ولا يحدث في المنع خلل أبداً، وهذا ما يسمى بالبدائة العقلية، أو الضرورات العقلية مثل ما تقدم الوالد على ابنه في الوجود الزمني، وكون الجزء أصغر من الكل، والواحد نصف الاثنين، واليوم واسطة بين أمس وغد، وامتناع اجتماع النقيضين وارتفاعهما من المحل كالموت والحياة، والوجود والعدم، فلا يكون إنسان ما، أو أي كائن مما تحله الحياة، لا يكون حياً ميتاً في آن واحد، ولا يكون لا حياً ولا ميتاً في آن واحد.

ومثل اجتماع الضدين فلا يكون الشيء أبيض وأسود في آن واحد، ومثل أن الشيء غير نفسه، وأن يكون أمس هو اليوم أو غداً.

هذه الصور كلها، وغيرها كثير، يمنع العقل حدوثها منعاً قاطعاً في جميع الأزمان والأمكن.

وبناء على ما تقدم نقول بكل حزم وإصرار:

أن الحديث النبوي لم يرد فيه مثال واحد يخالف حكم العقل في النوع الثاني، ومن يدعي هذا فعليه أن يأتينا بالدليل ونتحدى منكري السنة مجتمعين ومفترقين أن يجدوا في السنة ما يدل على هذه المخالفة لأنه مستحيل، والمستحيل لا تتعلق به إرادة ولا قدرة. فهو - كاسمه - مستحيل أبداً أما النوع الأول، وهو تخلف السبب أو لعل مع وجود المسبب فإن السنة تتفوق فيه على العقل، ولا يكون إلا على سبيل المعجزة لنبي، أو الكرامة لولي، أو الاستدراج لشقي.

وما جعل الله هذه المعجزات الخارقة لكل مألوف عقلي أو علمي، إلا ليقهر بها غرور العقل وغرور العلم<sup>1</sup>.

## \*2 الجواب التفصيلي:

<sup>1</sup> - الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيدي ونقض: (ص: 150/149).

وهذا يكون حسب كل حديث زعموا مخالفته للعقل، فاستشكّلوا لفظه، أو غاب عنهم فهمه، أو لم يدركوا فحواه ومقصده، وكيفية حمله على غيره، وضمه إلى نظيره، لسبب من الأسباب كتباين الزمن، واختلاف الأحوال، أو تعدد الألفاظ والروايات، ثم إن في انكار العقلانيين والحدائثيين لبعض متون الصحيحين إما أن يكون لهم سلف من علماء الكلام والعقائد الذين لم يتبحروا في الحديث وفنونه، فغلبوا عقولهم القاصرة عن فهمها فردوها بحجة المخالفة، وإما أن يكون هذا الانكار وليد هذا العصر - فيما نعلم - للحجة نفسها - وهو مخالفة العقل أو العلم التجريبي -.

"إن حكاية عرض الحديث على "العقل" حكاية قديمة نادى بها بعض المعتزلة، ونادى المستشرقون حديثاً، وتابعهم فيها أحمد أمين، وضرب لذلك أمثلة من الأحاديث الصحيحة وهي في رأيه غير مقبولة للعقل. لكن كان يريد من العقل الصريح ما يقبله العقل من بدهيات الأمور، فهذا أمر واقع في تاريخ السنة النبوية، فقد وضع أئمة النقد من علماء الحديث علامات لمعرفة الحديث الموضوع منها: أن يكون متنه مخالفاً لبداية العقول وللمقطوع به من الدين أو التاريخ أو الطب أو غير ذلك، وعلى هذا نفوا آلاف من الأحاديث وحكموا عليها بالوضع. ولكن كان يريد غير هذا مما يستغربه "العقل" فإن "استغراب" العقل شيئاً أمر نسي يتبع الثقافة والبيئة وغير ذلك مما لا يضبطه ولا يحدده مقياس، وكثيراً ما يكون الشيء مستغرباً عند إنسان، طبيعياً عند إنسان آخر ولا يزال الذين سمعوا بالسيارة في بلادنا، أو استغربوها قبل أن يروها، لأنها تسير من غير خيول تقودها، في حين كانت عند الغربيين أمراً مألوفاً عادياً. على أي حال لا حاجة لنا لعقل "عبد الحسين"، ولا لعقل "أبي رية"، ولا لعقل "أحمد أمين"، فإن مذاهب العلماء معروفة في مثل هذه الألفاظ، فالسلف يقولون بها من غير تأويل، مع تنزيه الله عن مشابته للبشر<sup>1</sup>.

**وإليك بعض الأحاديث التي في الصحيحين التي قالوا إنها مخالفة للعقل مع الجواب عنها:**

إن المقصود بالعقل هنا: العقل المحض (الهوى)، أو العقل العلمي؛ القائم على التجربة كالتطبيقات، وعلوم الطب، والفلك وغيرها.

### المثال الأول: حديث وصف نعيم الجنة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه: عن النبي صلى الله عليه و سلم قال ( إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة سنة و اقرؤوا إن شئتم { وظل ممدود } . ولقاب قوس أحدكم في الجنة خير مما طلعت عليه الشمس أو تغرب)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - دفاع عن أبي هريرة لعبد المنعم العلي ص 260 . ينظر أيضاً: البرهان في تبرئة أبو هريرة من البهتان : عبد الله بن عبد العزيز بن علي الناص: (185/1).

<sup>2</sup> - أخرجه البخاري في الصحيح: (3/ 1187) ومسلم في الصحيح : (4/ 2175).

أما علماء الحديث والفقهاء، فلا يعلم عن أحد منهم أنه استشكل الحديث، فضلا أن يردوه أو يطعنوا فيه وهو في أصح الدواوين<sup>1</sup>، لأنهم آمنوا أن هذا الخبر من الغيبات الداخلة في نبوته صلى الله عليه وسلم، وأن الله قد وصف المؤمنين الصادقين بأنهم يؤمنون بالغيب، بخلاف المنافقين المشككين الذين قدسوا عقولهم فكذبوا بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا الحديث رده الحداثيون لأنه مخالف للعقل، بل هو من الاسرائيليات التي حملها أبو هريرة عن كعب الأبحار - وهو من أهل الكتاب ثم أسلم - أما من جهة العقل فإنه مشكل كيف يعقل لشجرة أن يمتد ظلها مسيرة مائة سنة - بالحساب الزمني -<sup>2</sup>.

قال أبو رية: " وقد بلغ من دهاء كعب الأبحار واستغلاله لسداجة أبي هريرة وغفلته ، أن كان يلقنه ما يريد بثه في الدين الاسلامي من خرافات وترهات حتى إذا رواها أبو هريرة عاد هو فصدق أبا هريرة ، وذلك ليؤكد هذه الاسرائيليات وليمكن لها في عقول المسلمين - كأن الخبر قد جاء عن أبي هريرة وهو في الحقيقة عن كعب الاحبار . وإليك مثلا من ذلك نختتم به ما نقله من الاحاديث التي رواها أبو هريرة عن النبي ، وهي في الحقيقة من الاسرائيليات حتى لا يطول بنا القول : روى الامام أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله قال : إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام ، اقرءوا إن شئتم " وظل ممدود " ، ولم يكذب أبو هريرة يروي هذا الحديث حتى أسرع كعب فقال: صدق ... ومن العجيب أن يروي هذا الخبر الغريب وهب بن منبه... وهكذا يتعاونان على نشر مثل هذه الخرافات"<sup>3</sup>. وعدّ هذا الحديث من المشكلات التي لا يمكن حصرها<sup>4</sup>.

"وقد بلغ من دهاء كعب الاحبار واستغلاله لسداجة أبي هريرة وغفلته أن كان يلقنه ما يريد بثه في الدين الاسلامي من خرافات وأساطير، حتى إذا رواها أبو هريرة، عاد هو فصدق أبا هريرة، ليؤكد هذه الاسرائيليات وليمكن لها في عقول المسلمين كأن الخبر قد رواه أبو هريرة عن النبي، وهو في الحقيقة عن كعب الاحبار ! وإليك مثلا آخر من الأحاديث التي رواها أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وهي في الحقيقة من الاسرائيليات"<sup>5</sup>، ثم ساق الخبر المتقدم.

فكلامه بيّن أنه هذا الحديث غريب لا يمكن أن يصدقه عقل، وإنما سعى أبو هريرة وصاحبه الذي يروي الإسرائيليات أن يستخفوا بعقول المسلمين باعتبار أنه ليس من المعقول أن يحدث النبي صلى الله عليه وسلم كما

<sup>1</sup> - ينظر كلامهم في أثناء شرحهم الحديث في: إكمال المعلم شرح صحيح مسلم - للقاظمي عياض: (8/ 180)، شرح النووي على مسلم: (1/ 142)، فتح الباري لابن حجر: (6/ 326).

<sup>2</sup> - هذا المعنى نقله عن العقلايين المطعني في الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقض: (ص: 149/150).

<sup>3</sup> - أضواء على السنة المحمدية: (1/ 374).

<sup>4</sup> - أضواء على السنة المحمدية: (1/ 414).

<sup>5</sup> - شيخ المضيرة أبو هريرة: (1/ 173).

روى أبو هريرة، فلما كذب عليه أبو هريرة وعلم \_ كعب - أن لا أحد يصدق هذا الخبر أسرع إلى تصديقه،  
والجواب عن هذا من عدة أوجه:

**الأول:** لم ينفرد أبو هريرة برواية هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بل رواه أبو سعيد<sup>1</sup> ، وأنس<sup>2</sup> ، وسهل  
بن سعد<sup>3</sup> .

**الثاني:** ليس في معهود الصحابة والتابعين أن يشكوا في مرويات أبي هريرة وهي كثيرة في أبواب الدين جميعا، ثم  
يحتاجوا أن يتأكدوا من صدقه في هذا الخبر بعينه، وممن من كعب الأخبار؟.

**الثالث:** هل ثبت رواية أن أبا هريرة لما حدث بهذا الخبر عبد الرحمن بن أبي عمرة، وأبا سعيد المقبري كان كعب  
حاضرا في المجلس، أو كان هو الملقن له؟.

**الرابع:** "المشهور عن أبي هريرة أنه كان يعزو كل ما يُحَدَّثُ به عن غير النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلى قائله،  
فبالأحرى أن يبيِّن حديث كعب، وما يقوله له كعب، ولا يمكن لإنسان أن يتصوَّر أبا هريرة الذي روى حديث:  
«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» عن الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثم يكذب على لسان  
الرسول - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -، وينسب ما يقوله كعب إلى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وخاصة أن كعب  
الأخبار لم يلق النبي - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - . فإن كان أبو هريرة وابن عباس قد سمعا من كعب وَرَوَيَا عنه فإنما  
رَوَيَا أخبار الأمم الماضية وَعَزَوَاهَا إليه"<sup>4</sup> .

**الخامس:** ما وجه مخالفة هذا الخبر للعقل، وقد ذكرت أخبار كثيرة في القرآن الكريم لا يكاد يستوعبها العقل  
القاصر؛ لتظهر عظمة الوحي وربانيته، وتثبت محدودية العقل البشري مهما بلغ في درجات العلم الدنيوي يبقى في  
حاجة إلى الوحي الذي يسدده ويرشده ويصحح أوهامه، كما روي عن علي رضي الله عنه قال: " لو كان الدين  
بالعقل لكان باطن الدم أولى بالمسح من ظاهره".

**السادس:** "ولنا أن نسأل ما وجه الغرابة في هذا الحديث؟ لأنه ذكر أن في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها مائة  
سنة؟ أليست الجنة من أمور الغيب؟ هل استطاع أن يعرف ما فيها؟ ونحن لا نعرف عنها إلا ما عرفنا الله ورسوله  
- صلى الله عليه وسلم - إياه؟ أليس في عالم الشهادة ما استطاع العلم أن يكشف من عظمته واتساعه ما لا  
يكاد يتصوره العقل؟ ألا يحدثنا علماء الفلك الآن عن كبر حجم الشمس بالنسبة إلى أرضنا أكثر من مليون مرة؟  
والشمس إحدى ملايين الشموس التي تكبر شمسنا هذه بملايين المرات، ألا يحدثنا هؤلاء العلماء عن شمس كثيرة  
في هذا الفضاء الرحب لم يصل إلى الأرض نورها حتى الآن منذ مليون أو أكثر من السنوات الضوئية؟ أليصدق

1 - صحيح مسلم: (4/ 2176).

2 - صحيح البخاري: (3/ 1187).

3 - صحيح البخاري: (5/ 2398).

4 - أبو هريرة رواية الإسلام: (ص: 247).



العقل مثل هذه الأمور العلمية التي يكشف عنها العلماء في هذا العصر؟ ولولا أنها مما يذيعه أولئك العلماء ويثبتونه بالأدلة ما أمكن للعقل أن يصدق بها"<sup>1</sup>.

### المثال الثاني: حديث خنز اللحم.

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم، ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر»<sup>2</sup>.

### أولاً: موقف المحدثين من الحديث:

هذا الحديث مخرج في الصحيحين، - كما سبق - وليس من الأحاديث المنتقدة عليهما، فهي داخلة في الإجماع المحكي عنهم أن كل ما البخاري ومسلم صحيح، وقد تنوعت عبارات الأئمة في شرح الحديث ورفع الاشكال المحتمل فيه وأجابوا بعدة أجوبة منها:

قال القاضي عياض: "وقوله: "لولا حواء لم تخن أنثى زوجها": يعني أنها أمهن فأشبهنها بالولادة ونزع العرق، لما جرى لها في قصة الشجرة مع إبليس، وأن إبليس إنما بدأ بجواء فأغواها وزين لها، حتى جعلها تأكل من الشجرة، ثم أتت آدم فقالت له مثل ذلك حتى أكل أيضاً هو. وقوله: "ولولا بنو إسرائيل لم يخبث الطعام، ولم يخنز اللحم"، قال الإمام: يقال: خنز اللحم، بفتح النون في الماضي، وبكسرهما فيه أيضاً، والمصدر فيه خنزراً وخنوزاً، إذا تغير وأنتن، ومثله خزن بكسر الزاي، يخزن خنزناً وخنزناً.

قال القاضي: تفسيره: لما نزل على بني إسرائيل المن والسلوى، كان المن يسقط عليهم في مجالسهم من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، كسقوط البلح، فيؤخذ منه بقدر ما يكفي ذلك اليوم، إلا يوم الجمعة فيأخذون منه للجمعة والسبت، فإن تعدوا إلى أكثر فسد."<sup>3</sup>.

قال ابن الجوزي: "وأما خيانة حواء زوجها فإنها كانت في ترك النصيحة في أمر الشجرة لا في غير ذلك. والمراد أن بني إسرائيل لما نهبوا أن يدخروا فخالفوا فسد اللحم، واطردت الحبال فيه عند كل مدخر. ولما خانت حواء زوجها اطردت الحبال في بناتها"<sup>4</sup>.

وذكر ابن حجر نحو كلام القاضي في بني إسرائيل ثم قال: "... فمعنى خيانتها أنها قبلت ما زين لها إبليس حتى زينته لآدم، ولما كانت هي أم بنات آدم أشبهها بالولادة ونزع العرق فلا تكاد امرأة تسلم من خيانة زوجها بالفعل أو بالقول، وليس المراد بالخيانة هنا ارتكاب الفواحش حاشا وكلا، ولكن لما مالت إلى شهوة النفس من أكل الشجرة، وحسنت ذلك لآدم؛ عد ذلك خيانة له، وأما من جاء بعدها من النساء فخيانة كل واحدة منهن

<sup>1</sup> - السنة النبوية في مواجهة التحديات والشبهات المعاصرة: (ص: 58).

<sup>2</sup> - متفق عليه: البخاري في الصحيح: (3/1212) ومسلم في الصحيح: (2/1092).

<sup>3</sup> - إكمال المعلم بفوائد مسلم: (4/682)، ينظر أيضاً: شرح النووي على مسلم (10/59) طرح التثريب في شرح التقريب (7/65)

<sup>4</sup> - كشف المشكل من حديث الصحيحين: (3/504).

بجسبها، وقريب من هذا حديث: " جحد آدم فجحدت ذريته" وفي الحديث: إشارة إلى تسلية الرجال فيما يقع لهم من نساءهم بما وقع من أمهن الكبرى، وأن ذلك من طبعهن فلا يفرط في لوم من وقع منها شيء من غير قصد إليه أو على سبيل الندور، وينبغي لمن أن لا يتمكن بهذا في الاسترسال في هذا النوع، بل يضبطن أنفسهن ويجاهدن هواهن" <sup>1</sup>.

## ثانيا: موقف الحدائين من الحديث<sup>2</sup>:

قد سارع الحدائون والعقلانيون إلى انكار هذا الحديث، وعدوه مخالفا للعقل، إذ كيف يتسبب الناس في فساد اللحم، وإنما أثبت العلم أن الطعام يفسد بسبب تفاعل مجموعة من البكتيريا، ولا يصح إلصاق تهمة الخيانة للنساء بسبب فعل حواء، وليس للإنسان إلا ما كسب، وإليك بعض أقوالهم:

قال ابن قرناس: " اللحم يخنز ويفسد بسبب البكتيريا وليس بسبب بني إسرائيل، وهذا يعرفه تلاميذ المرحلة الابتدائية، وإن كان هناك رجال دين لا يعرفون ذلك، فهم من يحتاج للتعلم، لا أن يطلبوا من الناس أن يشاركوهم جهلهم، أما أن يكون سبب الزنى هو حواء، فهو اعتقاد يهودي؛ مما يظهر بوضوح أن مختلق الحديث إما يهودي، أو أنه متأثر بتراث كتب اليهود" <sup>3</sup>.

وتمثل هذا الفهم الذي فهمه ابن قرناس فهم به أيضا أوزون زكريا، فادعى أنه من صنع أبي هريرة وأن معنى الخيانة هي الزنى، وتساءل إن كانت النسوة ستقبل مثل هذا إن كانت الخيانة كتبت عليهن دوما من زمن حواء، ماذا عساهن يفيد الصوم و الصلاة وغيرها من العبادات <sup>4</sup>.

وآخر جعل بحسب فهمه من خلال ظاهر الحديث أن الخيانة موروث غريزي من خلال الأم الأولى حواء، فيفترض أن لا تلام أي أنثى على الخيانة لأن ذلك من طبعها الذي جبلت عليه، وجعل جواب الأئمة المتقدم – أي زينت له الأكل من الشجرة – تقليديا، وأنها لا تتحمل وزر آدم لأنه فعله بإرادته دون أن يجبره أحد <sup>5</sup>.

وذهب آخر إلى أن هذا من "وضع جنود السلطان الذين قرؤوا التوراة، فوضعوا هذه الاحاديث كذبا وظلما على الله وعلى كل المسلمين بأن الرسول قد قال هذا الكلام،.." <sup>6</sup>.

## والجواب عنها من أوجه:

<sup>1</sup> - فتح الباري لابن حجر: (6 / 368).

<sup>2</sup> - ينظر هذه الأقوال وغيرها في: مجلة إسلامية المعرفة، العدد 67، سنة 2012 مقال بعنوان: نحو منهجية للتعامل مع الأحاديث المنتقدة في الصحيحين؛ نداء محمد البناء، ص: 21 وما بعدها/

<sup>3</sup> - الحديث والقرآن: 333.

<sup>4</sup> - ينظر: جنابة البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين: ص 120. بتصرف واختصار.

<sup>5</sup> - تحرير العقل من النقل، سامر اسلامبولي، دار الأوائل، دمشق: 2000م، 218-219 بتصرف واختصار.

<sup>6</sup> - دين السلطان "البرهان"، عز الدين نيازي، بيروت ، ط1، 1997، ص: 735.

الأول: لا أدري هذا الرجل يتهم الراوي بجهل هذه العلوم، أو يتهم النبي صلى الله عليه وسلم في بداوته وأميته، وعدم معرفته بالطبيعات.

الثاني: إنه لم يقل أحد من العالمين إن المقصود بالخيانة هنا هو: الزنى، وإنما تطلق العرب ذلك ويريدون مطلق الخيانة كالمعصية التي هي دون الكبيرة، أو النشوز، وإنما فهم ذلك من في قلبه مرض من الشهوات والملذات، أو أن العرف اللغوي السائد عند القوم والذي جرى مجرى الاصطلاح أنهم يقصدون الزنى، وهو تحوير للأصل اللغوي للكلمة.

الثالث: إن العبارة الأخيرة من "ابن قرناس" ليست من بنيات أفكاره، إنما أخذها من الملحدين والباطنية كأبي رية وغيره في اتهام أبي هريرة في روايته هذا الحديث وغيره<sup>1</sup>، وهم ما فتؤوا يطعنون فيه وفي مروياته لإسقاط شطر السنة، وقد لاقى هذا الصحابي طعونا كثيرة وحربا ضروسا من أعداء السنة والدين، ولم يلاق أحد ما لاقى هو رضي الله عنه، قال العلامة أحمد شاکر في مسند أبي هريرة عند حديث: "إِذَا وَقَعَ الدُّبَابُ فِي إِثْنَاءِ كِتَابِ أَحَدِكُمْ فَإِنَّ فِي أَحَدٍ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ، وَإِنَّهُ يَتَّقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ، فَلْيَعْمِسْهُ كُلَّهُ" وهذا الحديث مما لعب فيه بعض معاصرنا ممن علم وأخطأ وممن علم وعمد إلى عداة السنة وممن جهل وتجرأ، فمنهم من حمل على أبي هريرة وطعن في روايته وحفظه، بل منهم من جرؤ على الطعن في صدقه فيما يروي حتى غلا بعضهم فزعم أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة، إن لم يزعم أنها لا أصل لها، بما رأوا من شبهات في نقد بعض الأئمة لأسانيد قليلة فيهما، فلم يفهموا اعتراض أولئك المتقدمين الذين أرادوا بنقدهم أن بعض أسانيدهما خارجة عن الدرجة العليا من الصحة التي التزمها الشيخان لم يريدوا أنها أحاديث ضعيفة قط<sup>2</sup>.

الرابع: لو اطلع هؤلاء على أقوال من سبقهم من أئمة الإسلام، لزال ما في قلبهم من ضغينة، وارتفع ما في عقلهم من اشكال حول هذا الحديث، وإلا فإن المسلم من شأنه كله أن يسلم ويؤمن بهذه الغيبيات، ثم ينظر في معناها هل هي على ظاهرها الذي فهمه هو؟ أم أنها مؤول بقريئة تدل عليه؟.

الخامس: وهؤلاء فهموا أيضا من ظاهر الحديث أن حواء قد خانت زوجها لكن كيف فعلت ذلك؟ ولا يعرف أي رجل معها سوى زوجها آدم؟. "وهل أنتم أعلم بقصة آدم وحواء أم النبي صلى الله عليه وسلم، وهل كان يخفى عليه ذلك، وهو الذي أخبرنا بتفاصيل بدء الخلق وقصص الأنبياء؟ أم كان يخفى عن أبي هريرة علم ذلك من القرآن والسنة حتى يضع حديثا يخالفهما؟ وإذا تقرر في العقل والواقع عدم وجود رجال آخرين تحون معهم حواء علم يقينا أن المقصود بالخيانة غير المعنى الظاهر المتعارف عليه في العصر الحديث"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - قد سبق شيئا من ذلك في الحديث المتقدم.

<sup>2</sup> - تحقيق وشرح المسند: (553/6).

<sup>3</sup> - مجلة "بيان الإسلام"، مجموعة من الباحثين، مقال بعنوان: ادعاء أن بعض مرويات أبي هريرة تخالف العقل. ص: 05، تاريخ النشر:

إن حديث "لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم، ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر" ليس المقصود منه أن إخناز اللحم لم يكن موجوداً قبل بني إسرائيل فوجد بسببهم، وإنما المقصود أن أول من اخترع الادخار الذي ينتج عنه الإخناز، فجاءت الأمم من بعدهم فأخذوا هذه العادة التي تؤدي إلى نفس النتيجة، كما أن المقصود بالخيانة ليس الزنا"<sup>1</sup>.

وقيل في الجواب عن هذا أيضاً: "لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم" الظاهر المتبادر الذي أفهمه منه أن البركة في الإنفاق، وأن الحق في الإمساك، و أن بني إسرائيل كان يأتيهم رزقهم من السلوى كل يوم فيأكلونه لحماً طرياً و يوسعون منه على غيرهم، فلما شحوا به وادخروه، عوقبوا بفساده وخبثه وتنته، ولعلمهم كانوا أول من سن هذه السنة السيئة في الناس، أو اشتهروا بها أكثر من غيرهم، وكانوا قدوة سيئة لمن جاء بعدهم بحكم الوراثة والتقليد، فالكلام على ما يظهر لي هو في عمل بني إسرائيل في اللحم، ولا في طبيعة اللحم من حيث هو لحم، وأنه لولا هم لما ادخروا، ولو لم يدخروا لم يفسد، والله أعلم.

"وأما خيانة حواء لزوجها فيما بدأت به و زينت له من الأكل من الشجرة المنهي عنها، فالخيانة اسم جنس شامل لجميع أنواعها، وتزيين حواء لآدم الأكل من هذه الشجرة الضارة هو نوع منها، ثم توسعت بنات حواء في الخيانة وارتكبن منها كل قبيح كما هي عادة البشر و طبيعة المجتمع في التفنن بكل نافع وضار على تراخي الزمن، وتجدد الشئون، واشتداد البواعث، وتولد المصالح و المفاسد، وتنوع البشر إلى غوى ورشيد، وانقسامهم إلى شقي وسعيد، وابتلائهم بسوء التربية وفساد العشرة والتقليد"<sup>2</sup>.

### خاتمة: وبعد هذا البحث والنظر ظهرت لي مجموعة من النتائج:

- 1- إن قواعد نقد الحديث - ومنها نقد المتن - عند الحدائين تختلف تماماً عن قواعد المحدثين، فالأولون بنوا نقدهم على عرض الحديث على القرآن، والعقل، وغيرها، وأئمة الحديث بنوها على التتبع والاستقراء، مع المقارنة والاعتبار، ثم ما خصوا به من الملكة والفتنة والتبحر في هذا الفن.
- 2- إن المنطلق الفكري لهؤلاء الحدائين هو الرغبة الجارحة في إسقاط الصحيحين ورد السنة مطلقاً، وإن تستروا بستار النقد وتمحيص السنة، وتدثروا بدثار النصح للأمة وتنقية التراث من اللامعقول، والاسرائيليات.
- 3- إن دعوى "عدم اهتمام المحدثين بالنقد الداخلي - نقد المتن -" باطلة من عدة أوجه بينها بالدليل الساطع من تعليقات الأئمة لبعض الأخبار، بل صرحوا أن تلك المتن وقعت على الوهم والغلط.
- 4- إن ادعاء الحدائين أن في الصحيحين أحاديث لا يصدقها عقل محض افتراء وكذب، ولو أجرينا هذا المقياس لبطلت أخبار متواترة في القرآن الكريم، فهل من عاقل؟.

<sup>1</sup> - مجلة بيان الإسلام، مجموعة من الباحثين، مقال بعنوان: ادعاء أن بعض مرويات أبي هريرة تخالف العقل. ص: 06.

<sup>2</sup> - مشكلات الأحاديث النبوية وبياناتها، عبدالله بن علي النجدي القصيمي (ص: 10) وهو جواب العلامة محمد بوجه البيطار في سؤال وجهه إليه المؤلف ونقله هاهنا.

- 5- لو أفاد الحداثيون والعقلانيون من طريقة الأئمة في التعامل مع الأدلة المتعارضة، ومنهجهم في دفع التعارض بينها لزال الكثير من استشكالاتهم في نصوص الحديث النبوي.
- 6- إن مبدأ عرض الحديث على القرآن والعقل مبدأ قديم عند المعتزلة والباطنية، أحياء المستشرقون، ونصره الحداثيون والعقلانيون.
- 7- إن بين "المحدثين" و "الحدائين" حرفين في اللقب، ولكن بينهما ما بين الأرض والسماء في العلم والموضوعية والدقة والورع ونصرة الدين.

وهنا توصية لا بد منها:

- 8- ضرورة التصدي لأعداء السنة والإسلام، باستعمال كل الوسائل خاصة الحديثة منها لأنها أكثر اتباعا من العامة وأشد وقعا في النفس، فكم قطعوا الطريق على الناس بسبب ظهورهم على القنوات والإذاعات بتلك الأفكار الهدامة.

### المصادر والمراجع:

1. أبو هريرة راوية الإسلام: محمد عجاج خطيب: مكتبة وهبة، الطبعة: الثالثة، 1402 هـ - 1982.
2. الأحاديث التي أعل الإمام البخاري متونها بالتناقض: بسام بن عبد الله بن صالح الغانم العطاوي. نسخة إلكترونية، دط.
3. الأسماء والصفات: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي: مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1993 م
4. أضواء على السنة المحمدية: محمود ابو ربه، دار المعارف، القاهرة ، مصر.
5. الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة: عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: 1386هـ): المطبعة السلفية ومكبتها / عالم الكتب - بيروت، سنة النشر: 1406 هـ / 1986م.
6. الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (المتوفى : 584هـ): دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد ، الدكن، الطبعة : الثانية ، 1359 هـ
7. إعلام الموقعين عن رب العالمين: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (المتوفى: 751 هـ)، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1423 هـ
8. الإلزامات والتتبع: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، 1405 هـ - 1985 م

9. البرهان في تبرئة أبي هريرة من البهتان: عبد الله بن عبد العزيز بن علي الناصر. نسخة إلكترونية في الشاملة.
10. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قأماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) المحقق: الدكتور بشار عواد معروف: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 2003 م
11. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
12. تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ) المحقق: الدكتور بشار عواد معروف: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002 م
13. تحرير العقل من النقل، سامر اسلامبولي، دار الأوائل، دمشق: 2000م.
14. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر للنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1389هـ - 1970م.
15. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ) تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب: 1387 هـ
16. التمييز: للإمام مسلم، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، ط03، 1410هـ/ 1990م.
17. الثقات: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد: دار الفكر، الطبعة الأولى، 1395 - 1975.
18. ثروة الإسلام: أحمد أبو شادي، مكتبة الحياة، بيروت، 1970م.
19. الجامع الصحيح المختصر: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي تحقيق: د. مصطفى ديب البغا: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 - 1987
20. الجرح والتعديل: أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (المتوفى 327): الطبعة الأولى، مجلس دائرة المعارف العثمانية - بجيدر آباد الدكن - الهند سنة 1271 هـ 1952 م دار إحياء التراث العربي بيروت.
21. جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين، زكريا أزون، بيروت، ط:1، 2004م.
22. الحديث والقرآن: ابن قرناس، منشورات الحمل، المانيا، 2008.
23. درع تعارض العقل والنقل: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الكونز الأدبية - الرياض، 1391.
24. دفاع عن أبي هريرة: لعبد المنعم العلي، دار القلم، ط1، 1998م.
25. دين السلطان "البرهان"، عز الدين نيازي، بيروت، ط1، 1997م.
26. زاد المعاد في هدي خير العباد: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ): مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت: السابعة والعشرون، 1415هـ/ 1994م.
27. سمات المنهج النقدي عند المحدثين، محمد علي قاسم العمري، تاريخ النشر: نوفمبر 2017.
28. السنة النبوية في مواجهة التحديات والشبهات المعاصرة: أيمن محمود مهدي، ط1، 2005م.
29. السنة ودورها في الفقه الجديد، جمال البنا، دار الفكر الإسلامي الحديث/ 1997.

30. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيذ ونقض: عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (المتوفى: 1429هـ): مكتبة وهبة، الطبعة: الأولى 1420 هـ - 1999 م
31. شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلْقَاضِي عِيَاضِ الْمَسْمُوعِيِّ إِكْمَالُ الْمَوْعُودِ بِقَوَائِدِ مُسْلِمٍ: عِيَاضُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيَاضِ بْنِ عَمْرٍو اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: 544هـ) المحقق: الدكتور يَحْيَى إِسْمَاعِيلُ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.. الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م
32. شرح علل الترمذي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ): الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن.
33. شيخ المضيرة أبو هريرة، محمود أبو رية، منشورات مؤسسة الأعلمي، للمطبوعات، بيروت، لبنان 1993.
34. الصحيح: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت. الطبعة: الأولى، 1407 هـ - 1987 م
35. ضحى الإسلام، أحمد أمين، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، 2012م.
36. طرح التثريب: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ)، أكمله ابنه ولي الدين أبوزعة أحمد بن عبد الرحيم، ابن العراقي (المتوفى: 826 هـ).
37. علل الحديث: ابن أبي حاتم أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي. (240 - 327)، تحقيق: الدكتور سعد بن عبد الله الحميد.
38. الفتاوى الكبرى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، دراسة وتحقيق: حسين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت، لبنان 1398هـ-1978م.
39. فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حقق أجزاء منها: عبد العزيز بن باز، وترقيم الأحاديث: محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام: الرياض، ودار الفيحاء: دمشق، ط03، 1421هـ/2000م.
40. فجر الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، ط10، 1969م.
41. الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، 1409 هـ/ 1988م.
42. كتاب السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم، عبد الموجود عبد اللطيف، 1991م.
43. كشف المشكل من حديث الصحيحين: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ): علي حسين البواب، دار الوطن - الرياض
44. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ) المحقق: د. محمود الطحان/ مكتبة المعارف - الرياض
45. المجرحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: أبو حاتم ابن حبان، تحقيق: محمود زايد، دار الوعي، حلب، ط01، 1396هـ.
46. مجلة إسلامية المعرفة، العدد 67، سنة 2012 مقال بعنوان: نحو منهجية للتعامل مع الأحاديث المنتقدة في الصحيحين؛ نداء محمد البنا.
47. مجلة العربي، الكويت، نيسان 1966، العدد: 89.

48. مجلة "بيان الإسلام"، مجموعة من الباحثين، مقال بعنوان: ادعاء أن بعض مرويات أبي هريرة تخالف العقل. تاريخ النشر: 2018/11/24.
49. مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلبي شمس الدين، ابن الموصلبي (المتوفى: 774هـ) المحقق: سيد إبراهيم: دار الحديث، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2001م
50. مرويات متقدمة في الصحيحين، خالد بن عبد الرحمن الطحاينة، ضمن بحوث مؤتمر: الانتصار للصحيحين، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، جويلية 2010م.
51. مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، عبدالله بن علي النجدي القصيمي، المجلس العلمي السلفي، شيش محل رود لاهور، باكستان.
52. معايير الحدائين في الحكم على الحديث: سليمان سليم ابراهيم، بغداد، العراق.
53. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ) المحقق: نور الدين عتر: دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت سنة النشر: 1406هـ - 1986م
54. معرفة علوم الحديث: الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري، دراسة وتحقيق: زهير شفيق الكبي: دار إحياء العلوم.
55. من محمد الإيمان إلى محمد التاريخ؛ العفيف الاخضر، منشورات الحمل، ألمانيا، ط1، 2013م.
56. المنار المنيف في الصحيح والضعيف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله: تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، 1403 - 1983
57. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، 1392.
58. منهج المحدثين في النقد، حافظ بن محمد الحكمي، دار الصيمعي، ط:1، 2012م.
59. موضوعات المستدرک: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، 2004
60. نقد المتن في ضوء نتائج العلم التحريبي، محيي الدين بن قدرت شيرين السمرقندي/شيرينوف دار الكتب العلمية، بيروت.